

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ٩٧

الجمعة، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة، نائبة الرئيس، السيدة بيبكو (موناكو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١١٩ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/68/841)

مشروع القرار (A/68/L.50)

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سيدتي

الرئيسة، أعرف أن المنافسة مع مباراة إسبانيا وهولندا صعبة للغاية، بيد أنني أقدر للحضور تضحياتهم الكبيرة للمشاركة في هذا الوقت الحرج، فأهلا وسهلا بكم إلى مباراة من نوع آخر في هذا اليوم.

يطيب لي في البداية أن أتوجه بعميق الشكر والامتنان لسعادة السفير خالد شفيق، المندوب الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة ولفريقه المساند على الجهود التي بذلوها لتنسيق أعمال

الاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من دواعي أسف العميق أن أبدأ كلمتي عن الأحداث الأليمة التي تجري في العراق والتي أدت إلى اقتحام القنصلية العامة لتركيا واختطاف زملائنا العاملين فيها وأسره، بالإضافة إلى العديد من المدنيين العاملين في إحدى محطات الطاقة وغيرها من الأعمال الإرهابية. تمنياتي الخاصة بأن يعود هؤلاء المختطفون سالمين إلى بلادهم وذويهم في أقرب وقت. كما أعرب عن أسف بلادي العميق جراء العملية الإرهابية التي حدثت في باكستان والتي راح ضحيتها ما يزيد على ٣٠ قتيلا وعدد كبير من الجرحى. لعل هذه الأحداث الأليمة تجعلنا أكثر إصرارا واتحادا في مواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي. أود أن أعلن أيضا عن مساندة بلادي للمبادئ التي طرحها سعادة المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية بالنسبة عن منظمة التعاون الإسلامي. وأكرر أن بلادي تؤمن بأن ظاهرة الإرهاب هي من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الوقت الراهن، وأن محاربتها لم تعد شأنًا محليا ينحصر في حدود دولة ما، إنما أصبحت هدفا للمجتمع الدولي بأسره. لقد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1443024 (A)



بالفكر المتطرف نموذجاً يُقتدى به. ذلك لأن المعالجة الشاملة التي لا تتوقف عند الجانب الأمني تمثل الحل الذي نؤمن بمجديته وفعاليته وتطابقه مع مبادئ حقوق الإنسان.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي فتسعى المملكة العربية السعودية إلى العمل بمجدية في جميع المحافل الدولية من خلال رئاسة بلادي للمجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الذي شارف على إنهاء أعمال عامه الثاني. من الجدير بالذكر في هذا الصدد أن بلادي أعلنت عن دعمه بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى الدعم الأصلي البالغ ١٠ ملايين دولار إيماناً منا بالدور الرئيس الذي أسس المركز ليقوم به. ويسرنا رؤية دور المركز المتزايد في نظام الأمم المتحدة والتقدير والإشادة التي يحظى بها من مختلف الدول التي بدأت تلمس أهمية هذا الدور، خاصة في مجال بناء القدرات. وأكد التزام المجلس الاستشاري للمركز بتقديم الدعم السياسي والإرشادي اللازمين حتى يبلغ المركز أهدافه المنشودة. ولتحقيق هذا الهدف، ندعو جميع الدول لدعم أعمال المركز، ليس فقط بالتبرعات المالية، بل بتمده أيضاً بالخبرات والعناصر البشرية المدربة وأساليب العمل لتيسير مهمته في خدمة جميع دول العالم.

من المنطلق ذاته، تدعم بلادي العديد من المبادرات الدولية الأخرى كدور المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي نشارك في عضويته وأعماله. كذلك نشيد بالجهود الأهمية، وخاصة لجان مجلس الأمن المعنية بمجال مكافحة الإرهاب مثل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة القرار ١٩٨٩ وغيرها. ونؤكد على الدور الهام والفعال الذي تقوم به أمينة المظالم، السيدة كيمبرلي بروست والتي أظهرت خلال الأعوام القليلة الماضية حاجة منظومة الأمم المتحدة إلى جعل منصبها منصبا دائما.

إن الأحداث المؤسفة التي شهدناها العام الماضي، وآخرها تلك المأساة التي رأيناها خلال الأيام القليلة الفائتة، تدل

عانت المملكة العربية السعودية من عمليات الإرهاب، ولكنها اتخذت العديد من التدابير اللازمة لمحاربة هذه الآفة الخطيرة على جميع الصُّعد، الوطنية والإقليمية والدولية، وعملت على تنفيذ أحكام القانون الدولي والقرارات الدولية ذات الصلة بحظر ارتكاب الأعمال الإرهابية، أو تمويلها، أو التحريض، أو الاشتراك فيها أو حماية مرتكبيها. وتجاوبت أيضاً مع متطلبات جميع القرارات واللجان الدولية لمكافحة الإرهاب. وترى حكومة المملكة العربية السعودية أن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب يجب أن يلازمه صدق النوايا لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

أود الإشارة إلى تقرير الأمين العام عن جهود الأمم المتحدة في تطبيق استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ذلك التقرير الذي صدر تحت الرمز (A/68/841) وإلى عبارات الاستنفار العديدة الواردة في هذا التقرير، خاصة تلك الواردة في الفقرات من ١٠ إلى ١٩ والتي تفيد بأن ظاهرة الإرهاب في تطور وانتشار دائم بالرغم من جميع الجهود التي نقوم بها. لعل أهم وأخطر هذه الظواهر هي ظاهرة فرادى الإرهابيين وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والقوات الإرهابية الأجنبية المنظمة.

في هذا الصدد، كانت بلادي من أوائل الدول التي تعاملت مع هذه المسألة من الزاوية التشريعية والأمنية، وذلك عن طريق إصدار القوانين واللوائح التي تُجرّم من يقوم بالسفر خارج البلاد للمشاركة في أعمال إرهابية في أي مكان من أمصار العالم. وكذلك تجريم من يحرص على ذلك ولو من بعيد، أو من يمول ذلك أو يتستر عليه. على الصعيد المحلي فتقوم المملكة العربية السعودية بالعديد من الجهود لمحاربة الإرهاب فكرياً ونفسياً وعلمياً. ولقد أصبح "مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية" مرجعاً دولياً في هذا المجال. وباتت تجربته الفريدة في إعادة تأهيل الأفراد الذين تأثروا

الكيانات العديدة التي تعمل في مجال مكافحة الإرهاب، بهدف تخفيض التكاليف والتخلص من التكرار والمهدر للموارد الثمينة، وأهما تلك الموارد هي أرواح الأبرياء حول العالم.

كما أن علينا ألا نغض الطرف ونتجاهل أن أسوأ أنواع الإرهاب هو إرهاب الدولة ضد مواطنيها وارتكاب أبشع أنواع الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب واستخدام أبشع أنواع الإذلال والمهانة لإرهابهم وإرعابهم. فماذا يمكن أن نصف استخدام البراميل المتفجرة ضد المدنيين والأسلحة الكيميائية والغاز السام سوى أنه إرهاب دولة دارت على مواطنيها واستخفت بالقانون الدولي وجميع الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات الدولية حول الإرهاب، دون رادع لهذا العدوان حتى الآن؟ بل إن مثل هذه التصرفات الإجرامية هي التي تسببت في إيجاد بؤر تتسع يوما بعد يوم يرتع فيها الإرهابيون والمرترقة. لقد أكد وفد بلدي مرارا على خطورة ذلك كونه أحد الأسباب الهامة، وربما أهمها على الإطلاق، في القوت الحاضر لنشر الإرهاب ليس فقط في منطقتنا، بل في العالم أجمع.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):
اسمحوا لي بأخذ الكلمة في هذه المناقشة الهامة بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وبإدء ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام على التقرير الممتاز المعروض علينا للنظر فيه (A/68/841). كما أود أن أشكر الممثل الدائم لتركيا على نجاحه في تيسير المشاورات على مشروع القرار A/68/L.50، الذي سيعتمد في نهاية مداولاتنا.

وتعرب الكاميرون مجددا عن تنديدها الشديد بالإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، سواء تعلق الأمر بأخذ الرهائن أو أعمال القرصنة أو الهجمات على الأشخاص أو الممتلكات. ونلاحظ ببالغ القلق أن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بصورة جوهرية وفعالة، تعتقد الكاميرون أن

بوضوح على أن التركيز على الحل الأمني وحده لا يحل مشكلة الإرهاب. بل إنه يدفع بهذه الظاهرة إلى الدخول في فترات تنحسر فيها موجتها لتعود مرة أخرى بشكل أكثر قوة وتأثيرا.

وإن الركيزة الأولى للاستراتيجية التي تتناول العوامل المؤدية إلى ظهور الإرهاب وانتشاره هي ما يجب التركيز عليه. ولا يفوتني الإشارة إلى ما ورد في تقرير حماية حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب عن أهمية التأكد من أننا لا نصنع إرهابيين أكثر من الذين نقضي عليهم في إطار جهودنا. وأكرر إيمان بلدي الدائم بأن إرساء العدالة وإزالة الظلم واستتباب سيادة القانون والتنمية والتعليم والحوار والقضاء على الاحتلال هي أقوى الوسائل للقضاء على جذور تلك المشكلة.

لقد أكدت المملكة العربية السعودية في إدانتها للإرهاب على أهمية التفريق بين الإرهاب وقتل الأبرياء والاعتداء على ممتلكاتهم، وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها والكفاح من أجل سيادتها ومكافحة الاحتلال الأجنبي. حيث أن الإرهاب بكل صوره وأشكاله مدان، فإن هذه الإدانة لا بد أن تشمل الإرهاب الرسمي، مثل إرهاب الدولة الممنهج الذي يمارس علنا ضد المدنيين العزل.

وقد أشارت العديد من قرارات الأمم المتحدة إلى ذلك وفرقت بوضوح بين الإرهاب، الذي هو فعل إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة، وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي، الذي هو نضال وكفاح مشروع يستند إلى حق تقرير المصير للشعوب. وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكد في القرارات الدولية ومكرس في مبادئ القانون الدولي.

ولذلك، فإننا نؤكد على الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى التوافق حول تعريف ظاهرة الإرهاب واتخاذ خطوات جادة صوب إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب وتحسين سبل تنسيق جهود الأمم المتحدة وتوحيد هذه الجهود وتقليص

هامية بشأن استراتيجية مكافحة الإرهاب والقرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا، لا سيما، الإعلان السياسي ومذكرة التفاهم ومدونة السلوك. وتشدد الكامبيرون على أنه من الأهمية بمكان أن تقوم لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها الإقليمية، فضلا عن الشركاء الآخرين، بمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بغية مكافحة الإرهاب بصورة فعالة.

الرئيسة بالنياية (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للقرار ٥/٤٨ الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

السيد وشي (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، تتاح الفرصة للمرة الرابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا كي تعرض ما تقوم به من جهود في دعم تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في هذا المنتدى. وتأتي الدعوة إلى المشاركة في الاستعراض الذي يعقد مرة كل سنتين في الجمعية العامة تأكيداً آخر على أهمية الشراكة بين منظميتنا وعمقها. بل أكثر من ذلك، فإن حضور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اليوم لدليل على أن المنظمات الإقليمية تحافظ على دور واضح المعالم وولاية مرحب بها كثيراً في دعم دولها الأعضاء المشاركة في الأنشطة التي تضع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب موضع التنفيذ.

في البداية، أود أن أؤكد مجدداً على الرسالة التي نقلت إلى الجمعية العامة قبل عامين تقريبا (انظر A/66/PV.120) التي مفادها أن إدارة التهديدات عبر الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تزال شريكا يعول عليه وملتزمة بالعمل المتعلق بدمج الأولويات البرنامجية التي تدعم عملية تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فيما بين ٥٧ دولة مشاركة و ١١ شريكا من أجل التعاون. وبالرغم من أن الالتزام الأساسي يقع على عاتق الدول، لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأن تنوع خبرة منظمة التعاون في أوروبا والنطاق

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ينبغي أن تنفذ على نحو توافقي ومتكامل ومتوازن. ومن المهم أن يُحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لا سيما مبادئ السيادة الوطنية للدول وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتلتزم الكامبيرون التزاما حازما بمكافحة الإرهاب من خلال التدابير الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي. وفي ذلك السياق، اضطلع رئيسنا، السيد بول بيا، مؤخرا بدور فعال في مؤتمر قمة باريس بشأن الأمن، في نيجيريا في ١٧ أيار/مايو، الذي قال أعلن خلاله رسميا عن الحرب ضد جماعة بوكو حرام، التي تتسم بتحريضها على الإرهاب بدوافع التطرق والتعصب.

وقد تصرفت حكومتنا بقدر كبير من الفعالية والحزم من أجل إطلاق سراح الرهائن الفرنسيين والإيطاليين والكنديين الذين أخذتهم جماعة بوكو حرام في شمال البلد. واتخذنا التدابير وقمنا بمضاهرة قواتنا مع البلدان المجاورة، بما فيها نيجيريا، والمجتمع الدولي لمكافحة تلك الجماعة الإرهابية. كما كان بلدنا ممثلا أمس، ١٢ حزيران/يونيه، في مؤتمر قمة آخر بشأن الأمن في نيجيريا، عقد في لندن. واستضافت الكامبيرون الدورة العادية التاسعة والخمسين لمجلس وزراء لجنة حوض بحيرة تشاد، التي عقدت في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في ياوندي، بشأن الرهانات والتحديات والفرص التي تنطوي عليها الإدارة عبر الحدود.

وفي خضم مكافحة القرصنة ومن أجل كفالة الأمن البحري واستتباب الأمن في خليج غينيا، اختيرت الكامبيرون لاستضافة مقر مركز التنسيق الأقاليمي لخليج غينيا، الذي أنشئ في مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ في ياوندي، والذي سيصبح عمليا قريبا. وأود أن أؤكد أن رؤساء الدول والحكومات اعتمدوا خلال ذلك الاجتماع قرارات

وربما الأهم من ذلك أن الإطار الموحد لمكافحة الإرهاب يسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود التي نبذلها داخليا والتعاون خارجياً مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الداخلي، تعمل إدارة التهديدات بوصفها جهة اتصال للتنسيق في الأمانة من أجل كفاءة إدراج جميع عناصر استراتيجيتنا. أما على الصعيد الخارجي، فتولي منظمة التعاون في أوروبا اهتماماً خاصاً للتعاون مع أصحاب المصلحة من المجتمع الدولي، مُسلِّمة بالدور القيادي للأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، نحن نقدر علاقتنا الوثيقة مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والكيانات المرتبطة به، وكذلك الفرصة التي أتاحت لنا اليوم لتبسيط الضوء على المجالات التي نرى فيها قدر أكبر من التعاون.

ويكمن جوهر الدعم الفعال والمساعدة المصممة حسب الاحتياجات اللذين تقدمهما المنظمة لدولها المشاركة في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها أمانة المنظمة ومؤسساتها مثل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والعمليات الميدانية الـ ١٦ التي هي بمثابة الأذن على أرض الواقع، الرامية إلى تيسير وتعزيز الاتصالات مع البلدان المضيفة بشأن الأولويات الاستراتيجية المحددة في الإطار الموحد. وفيما يلي بعض الأمثلة.

دعمت المنظمة بنجاح دولها المشاركة في تنفيذها للصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، التي يوجد منها حالياً ١٩ صكاً. ولدينا شراكة استراتيجية وخطة عمل مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لكفالة أن يكون دعمنا منسقاً ومتكاملاً. ويتبادل فرع منع الإرهاب التابع للمكتب وخبرائنا العديد من الأفكار ويشتركان في الأنشطة في جميع أنحاء منطقة منظمة التعاون والأمن في أوروبا. إن معدل التصديق المرتفع يتيح المجال للمنظمة لكي تكون واحدة من أولى المنظمات التي تركز على تبسيط وتعزيز التدابير

الواسع لبناء القدرات لديها في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والأمن الحاسوبي، وحقوق الإنسان وأعمال الشرطة والعديد من المجالات الأخرى يسهمان بشكل كبير في نجاح الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي.

ولكي نجعل بذل تلك الجهود أكثر كفاءة ومنهجية واستدامة، وفي أعقاب استعراض الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢، اعتمدت الدول المشاركة الإطار الموحد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمكافحة الإرهاب بدبلن في نهاية عام ٢٠١٢. إن تلك الوثيقة المميزة تبرز بوضوح على المبادئ التشغيلية، وتحدد التركيز الاستراتيجي للأنشطة المستقبلية التي ستقوم بها منظمة التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. واستناداً إلى أولويات الإطار الموحد دعماً للأمم المتحدة، تم تنظيم أنشطتنا لتعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي ضد الإرهاب، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بأمن وثائق السفر، والتصدي للتطرف العنيف والتزوع إلى الراديكالية اللذين يفرضان على الإرهاب، ومكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، وكذلك المساعدة في بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص. علاوة على ذلك، يوفر لنا الإطار رؤية لدراسة الاتجاهات الجديدة والناشئة التي نضطلع بها هذا العام تحت الرئاسة السويسرية للمنظمة.

وتلتزم الدول المشاركة الأعضاء في منظمة التعاون بالتركيز بوجه خاص على المجال الاستراتيجي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق تدابير مكافحة الإرهاب - التي ستُبنى أكثر في هذه الملاحظات - من خلال عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة التعاون واتساقاً مع الركيزة الرابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ودعمها لها، في تجسيد الالتزام باتخاذ تدابير كفالة احترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون بوصفها الركيزة الأساسية لمكافحة الإرهاب.

الذين في الأعمال العدائية العنيفة داخل منطقة المنظمة أو خارجها، وهم المقاتلون الأجانب. ونتوقع أن نعمل بشكل وثيق مع زملائنا في الأمم المتحدة بشأن الخطوات المقبلة، لا سيما في ضوء جهود الأمم المتحدة في جميع تلك المجالات.

علاوة على ذلك، فإن أحد المجالات التي أُبرزت في إنترلكن وأماكن أخرى في عمل المنظمة هو حماية الجمهور من الإرهاب بوصف ذلك مهمة رئيسية مليئة بالتحديات وعرضة للتمحيص تتطلب اتباع نهج أكثر انتظاماً. ولذلك السبب، في مجال التصدي للتطرف العنيف والترعة الأصولية اللذين يفضيان إلى الإرهاب، أطلقنا، بالاشتراك مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووحدة مسائل الشرطة الاستراتيجية التابعة لإدارة التهديدات عبر الوطنية، دليلاً بعنوان منع الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والترعة الأصولية اللذين يفضيان إلى الإرهاب: نهج الخفارة المجتمعية. وهو مُعدّ أساساً لمقرري السياسات وكبار الموظفين الفنيين في الشرطة ولكن يمكن أيضاً أن يكون مفيداً لجماعات المجتمع المدني المهتمة بهذه المسائل، لا سيما قادة المجتمع. ونحن على اتصال وثيق مع المديرية التنفيذية بشأن السبل الممكنة لتعزيز هذا النهج.

والمبادرة الأخرى التي نسعى لإطلاقها مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هي النهوض بدور المرأة في مجال مكافحة التطرف العنيف والترعة الأصولية اللذين يفضيان إلى الإرهاب. في الشهر الماضي، عقدنا حلقة عمل في إسطنبول مع أصحاب المصلحة من المجتمع المدني لتحديد الممارسات السليمة والدروس المستفادة في دعم جهودهم الرامية إلى تمكين المرأة من الإسهام بقدرات مختلفة. وسنعد حلقة عمل للمتابعة للخبراء الحكوميين بفيينا في تشرين الأول/أكتوبر. بناء على كل من تلك الأحداث، نتوقع أن يُعدّ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مشروع وثيقة جيد في مجال ممارسة السياسات بشأن

الوقائية التي تتصل بالإطار القانوني الدولي ضد الإرهاب ولكن غير المحددة فيه. فعلى سبيل المثال، تركز هذه الجهود على تعزيز التعاون وتقوية آليات مراقبة المتفجرات المستخدمة قانوناً وسلاتفها، وتيسير تبادل المعلومات في مرحلة مبكرة للتصدي للأعمال التحضيرية للإرهاب.

وبوصفي أقود الأنشطة المتعلقة بقضايا مكافحة الإرهاب في إطار المنظمة، أود أن اطلعكم على الأنشطة الهامة المتماشية مع جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، على النحو المحدد في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/68/841، المؤرخة ١٤ نيسان/أبريل، والمتسقة مع عناصر مصفوفة أنشطة ومشاريع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والكيانات المرتبطة به.

إن التعاون مع الأمم المتحدة ومشاركة مختلف الخبراء الآخرين في المؤتمر السنوي على نطاق منظمة التعاون المعني بمكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٤ الذي عُقد في إنترلكن بسويسرا مؤخراً، تحت الرئاسة السويسرية للمنظمة، مثال جيد على عملية تبادل المعلومات والخبرات. وأصبحت مؤتمرات المنظمة هذه منتدى سنوياً هاماً لإجراء مناقشة متعددة الأبعاد بشأن قضايا مكافحة الإرهاب الحالية، واستفادت من التعاون الوثيق بين منظمة التعاون - الأمم المتحدة وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وتشمل أوجه التعاون تلك ملاحظات المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والدورات المدعومة من الخبراء الوطنيين وكذلك الشركاء، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والإنتربول.

ولخصت الرئاسة السويسرية نتائج المناقشات مقدمةً توصياتها. وركزت التوصيات المحددة على تمويل الإرهاب، أي الاختطاف مقابل الفدية؛ كفالة الشرعية والشفافية والمساءلة في مجال مكافحة الإرهاب؛ والرد على ظاهرة مشاركة الأفراد

التفتيش على الحدود متطابقة مع المعايير والمواصفات الدولية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي. من الجدير بالذكر أن التعاون متين بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الطيران المدني الدولي. وتعمل المنظمتان معا في مختلف أنشطة بناء القدرات. وتجدر الإشارة إلى أن الأعمال المتعلقة بأمن وثائق السفر التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكتملة لجهود الأمم المتحدة التي تركز على تنفيذ قراراتي مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). ونؤيد أيضا هياكل الأمم المتحدة المتصلة بالتخطيط لأنشطة مكافحة الإرهاب الإقليمية المتعلقة بمراقبة الحدود والأمن في آسيا الوسطى.

خلال عدة سنوات ماضية، برز أمن الفضاء الإلكتروني كمصدر قلق متزايد للدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. في مجال مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية، نظمنا في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، أربع مناقشات لمنتدى الخبراء على شبكة الإنترنت لتشجيع تبادل المعلومات عن أحدث الاتجاهات والمناقشات المتعلقة باستخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بالمقابل بتيسير وتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الوطنية التي تهدف إلى تيسير المناقشات بين الجمهور والسلطات، والخبراء والمجتمع المدني على الصعيد الوطني لتعزيز فهم شامل لخطر الإرهاب. منذ عام ٢٠٠٥، ما برحنا ننسق بانتظام تلك الجهود مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. نحن على استعداد للاستمرار في تلك الجهود، وإن أمكن سنعمل على تعميق هذا التعاون مع نظراء الأمم المتحدة في ميدان أمن الفضاء الإلكتروني.

ومما يكتسي أهمية أن منظمة الأمن والتعاون تقر بأن الأمن يتجاوز المسائل السياسية والعسكرية ويشمل أمن كل إنسان. وتعتبر منظمة الأمن والتعاون احترام حقوق الإنسان وسيادة

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال مكافحة التطرف العنيف. وننظر إلى تلك لمبادرة بوصفها دعما لروح قرار مجلس الأمن ٢١٢٩ (٢٠١٣) الذي يؤكد مجددا اعتزام المجلس تكثيف الاهتمام الذي يوليه إلى المسائل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في كل مجالات عمله المواضيعية ذات الصلة المدرجة في جدول أعماله، بما في ذلك في سياق الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

بالإضافة إلى المسعى المشترك بين المنظمة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أشرت إليه في وقت سابق، يمثل تعزيز تدابير العدالة الجنائية المتسقة مع سيادة القانون مجالا آخر لمثل هذا التعاون. وفي هذا الصدد، تعتزم منظمة التعاون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب تنظيم ثلاث حلقات عمل وطنية في جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى مخصصة للعاملين في مجال العدالة الجنائية. وبغية كفالة اتباع نهج متسق، يمكن للدول الأعضاء أن تطمئن إلى أنه سيجري تنسيق حلقات العمل التدريبية تنسيقاً وثيقاً مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. وقد تم بالفعل أول اتصال بشأن هذا التدريب مع المديرية التنفيذية.

وإلى جانب العمل البرنامجي المذكورة آنفا، ما برحت منظمة التعاون منذ عام ٢٠١٢ تُدعى إلى المشاركة في الأفرقة العاملة التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في مجال العدالة الجنائية وسيادة القانون، ومكافحة التطرف العنيف، نظراً لأهميتها بالنسبة لعمل المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب.

الموضوع التالي يتعلق بمجال أمن وثائق السفر، وسمحوا لي أيضا أذكر أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مستمرة في مساعدة الدول المشاركة في منع الحركات الإرهابية من عبور الحدود، بينما تقوم في الوقت نفسه بتعزيز إدارة الحدود في جميع أرجاء منطقة منظمة الأمن والتعاون. والعنصر الرئيس في هذه الجهود أن تكون الوثائق والعمليات المتعلقة بإصدارها وأدوات

ذلك يتمشى مع هدف مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان لدعم الدول المشاركة في الوفاء بالتزاماتها باحترام حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب.

أود الآن أن أبرز بضعة أمثلة إضافية على النهج الأخرى المتعددة الأبعاد. لقد قمنا بإصدار دليل الممارسات الجيدة بشأن حماية البنية التحتية البالغة الأهمية للطاقة غير النووية من الهجمات الإرهابية. وقد وضع ذلك الدليل الإرشادي بمشاركة طائفة واسعة من الحكومة وقطاع الأعمال التجارية الخاصة، والخبراء من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات الدولية، من قبيل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. لقد أسعدنا أن شهدنا لقاء جانبا يتعلق بالبنية التحتية هذا الأسبوع نظمتها الأمم المتحدة. تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

بالإضافة إلى ذلك، نشط في العمل مع مكتب منسق الأنشطة الاقتصادية والبيئية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في مجال كبح غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولدينا مشروع سيشمل المجتمع المدني والمديرية التنفيذية والمنظمات غير الربحية من المزمع أن يُعقد قريبا الحدث الأول للمشروع. وثمة مؤسسة مستقلة أخرى تابعة لمنظمة الأمن والتعاون، أي مكتب الممثل المعني بحرية وسائط الإعلام الذي يضطلع بدور نشط في مساعدة الدول المشاركة في الاعتراف بالحاجة إلى وسائط إعلام حرة وإلى التعبير عن الآراء بحرية بوصف ذلك مسألة جوهرية في مواجهة النشاط الإرهابي.

أود أن اختتم كلمتي بثلاث نقاط.

أولاً، أود أن أكرر تقديري لتنظيم هذا الاستعراض البالغ الأهمية وإعطاء المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرصة للكلام وإطلاع الدول الأعضاء على ما نقوم به دعماً للجهود الأمم المتحدة في مجال منع ومكافحة الإرهاب.

القانون عنصراً لا يتجزأ من الأمن. لن ننجح في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه في نهاية المطاف، إن لم تكن الوسيلة المستخدمة في ذلك متماشية مع معايير حقوق الإنسان.

كما ذكر آنفاً، يساعد مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تعزيز تنفيذ التزاماتها بحقوق الإنسان من خلال أعمال الرصد وبناء القدرات. على وجه الخصوص، يقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية من خلال برنامجه الخاص بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب بمساعدة الدول المشاركة في وضع وتنفيذ سياسات وممارسات تراعي حقوق الإنسان وتعمل على مكافحة الإرهاب.

إن بعض الأمثلة المحددة التي تدعم الركيزة الرابعة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تتضمن وضع مناهج تدريبية لضباط الشرطة عن مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان، تهدف إلى اتباع مساق عملي يربط بين تحليل الشواغل المحتملة بشأن حقوق الإنسان والمتعلقة بالعمل والإجراءات اليومية التي تقوم بها الشرطة المنخرطة في أنشطة مكافحة الإرهاب؛ والعمل بالتعاون مع الوحدة المعنية بالمسائل الاستراتيجية للشرطة، من أجل إصدار دليل إرشادي عملي لموظفي إنفاذ القوانين القانون بشأن حقوق الإنسان عند إجراء التحقيقات الخاصة بمكافحة الإرهاب؛ تدريب كبار موظفي الحدود على حماية حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب على الحدود، بالتعاون مع كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الكائن مقرها في دوشانبي؛ تقديم آراء قانونية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بناء على طلب من الحكومة التونسية تتعلق بالتشريع التونسي لمكافحة الإرهاب، مع توصيات تهدف إلى تعزيز الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ وأخيراً، إجراء تقييم عن حقوق الإنسان لحالة المعتقلين في معسكر خليج غوانتانامو.

الإرهاب، فتلك الاستراتيجية تمثل إطارا تاريخيا شاملا ومتماسكا وعالميا من أجل العمل الدولي لمكافحة الإرهاب.

في عام ١٩٤٥، آلت شعوب الأمم المتحدة على نفسها أن تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. بعد أربع سنوات، في عام ١٩٤٩ أنشئ مجلس أوروبا لضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. كان حلم آبائنا المؤسسين في قارة واحدة تتقاسم نفس القيم الروحية والأخلاقية التي تشكل التراث المشترك للشعوب الأوروبية والمصدر الحقيقي للحرية الفردية، والحرية السياسية، وسيادة القانون، وهي مبادئ تشكل الأساس لكل الديمقراطية الحقيقية.

إن الإرهاب نقيض تلك القيم. في عام ١٩٧٨، كان مجلس أوروبا أول منظمة دولية تقرر بأن منع وقمع الإرهاب أمر لا مندوحة عنه للحفاظ على الهيكل الديمقراطي للدول الأعضاء. لقد عمل مجلس أوروبا منذ البداية على معاملة الأعمال الإرهابية بوصفها جرائم خطيرة ولكنها جرائم مشتركة. من الناحية التاريخية فإن التدابير الأولية التي اتخذها مجلس أوروبا لمكافحة الإرهاب تسعى إلى قطع دابر الجرائم التي يمكن أن ينظر إليها كجرائم سياسية، ولذلك يمكن استخدامها كذريعة لرفض تسليم أو محاكمة الإرهابيين. أكد أمس ممثل تركيا أهمية عالمية مبدأ التسليم أو المحاكمة (أنظر A/68/PV.94).

إن إبرام اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب في عام ٢٠٠٥ وسع من نطاق الجرائم الجنائية التي يمكن أن تؤدي إلى الإرهاب. وتعمل الآن آلية الاستعراض للاتفاقية وأصبح جاهزا تنفيذ المادة ٦ المتعلقة بالتجنيد لأغراض الإرهاب، ويجري حاليا تقييم المادة ٧ المتعلقة بالتدريب لأغراض الإرهاب.

على الصعيد العالمي. أعتقد اعتقادا شديدا بأن هذه الفرص تمثل وقفة لاستعراض التقدم الذي لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه عاملا مفيدا ومشجعا على المزيد من الجهود المشتركة.

ثانيا، أريد أنؤكد مجددا أن المنظمة على استعداد للاستمرار في كونها مساهما أساسيا في تعزيز القدرات على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لمنع ومكافحة الإرهاب، ومن أجل توفير إطار للحوار الذي يشمل أصحاب المصالح المتعددين، وزيادة الوعي، وتبادل الخبرات وإقامة الشبكات، بينما في الوقت نفسه يجري تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتحقيقا لتلك الغاية، سترحب منظمة الأمن والتعاون بفرص المشاركة، كلما اقتضى الأمر، في مجموعات الأفرقة العاملة ذات الصلة التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وبتلقيها بانتظام أحدث المعلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها مختلف كيانات فرقة العمل، وبذلك تضمن استمرار التنسيق والتعاون.

ثالثا وأخيرا، أثق بأنه في فترة العامين الماضيين، خلال الاستعراض الخامس لفترة السنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، سنكون حتى أكثر ثقة وكفاءة في ترجمة عدد من الكلمات الإيجابية إلى عمل واقعي، بحيث نجعل عالمنا أكثر سلامة وأكثر أمنا إلى حد كبير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار ٦/٤٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن مجلس أوروبا.

السيد كودجيكوف (مجلس أوروبا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجلس أوروبا، أود الانضمام إلى جميع الذين أدانوا العمل الإرهابي في الموصل، وأعربوا عن تضامنهم مع تركيا والشعب التركي.

يشرفني أن أحاطب الجمعية وأن يكون بوسعي تكرار التزامنا بدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

وتجهيز البيانات الشخصية من جانب أي سلطة مختصة في ميدان أمن الدولة.

وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مجموعة من القوانين الخاصة بالسوابق القانونية المتعلقة بالإرهاب. المبدأ الأساسي لفلسفة المحكمة في التشريع أن الأمن القومي المتين وحماية السكان من الإرهاب يتماشى تماما مع الحفاظ على الضمانات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. تعمل لجنة الخبراء المعنية بالإرهاب التابعة لمجلس أوروبا على إعداد قاعدة بيانات للمحكمة بالسوابق القانونية ذات الصلة التي ستكون متاحة في المستقبل القريب.

ويعني أوسع فإن كل شيء يقوم به مجلس أوروبا لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون يتطرق إلى الظروف المفضية إلى الإرهاب. لقد أيد مجلس أوروبا، على أعلى مستوى، أي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، الحوار بين الثقافات وبين الأديان بوصفه وسيلة لضمان جعل تنوع الثقافات الأوروبية مصدرا للإثراء المتبادل وليس للصراعات. كذلك فإن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للبلدان الأعضاء في مجلس أوروبا الذي انعقد في عام ٢٠٠٥ التزم أيضا بحوار جديد بين أوروبا والمناطق المجاورة لها، في جنوب البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

إن اللجنة الأوروبية لمكافحة العنصرية والتعصب هيئة معنية بحقوق الإنسان تابعة لمجلس أوروبا، ومؤلفة من خبراء مستقلين يرصدون مشاكل العنصرية وكره الأجانب والتعصب والتمييز ويعدون التقارير ويقدمون التوصيات إلى الدول الأعضاء. ولدى الاتفاقية الإطارية لمجلس أوروبا المعنية بحماية الأقليات القومية نظام رصد تقوم بموجبه لجنة استشارية بتحليل التشريعات والممارسات وتقديم الآراء والتوصيات التي تتعلق بكل بلد بعينه لتحسين حماية الأقليات. واعتمد مجلس أوروبا ميثاقا خاصا معني بالثقيف في مجال المواطنة الديمقراطية

إنني ممتن للاتحاد الروسي على ملاحظاته بشأن إمكانية إبرام اتفاقية للتصدي لتحديات الإرهاب (انظر A/68/PV.94).

لتعزيز التعاون الدولي في المسائل الجنائية، أدخلت الاتفاقية تعديلا على الترتيبات الحالية لتسليم المتهمين في مجلس أوروبا والمساعدة المتبادلة، وبشكل ملحوظ استبعاد الفقرة المتعلقة بالاستثناء السياسي. وحتى الآن يوجد نحو ٣٣ صكا من هذه الصكوك والبروتوكولات المعدلة لها، ولدينا هيئة من الخبراء مكرّسة للعمل على تيسير تنفيذها العملي.

إن مجلس أوروبا فعّال في مكافحة تمويل الإرهاب، إذ لدينا اتفاقية متقدمة وهيئة إقليمية كفؤة للرصد وفرقة عمل إقليمية معنية بالإجراءات المالية، ولجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي اتفاقية أصبحت جورجيا مؤخرا عضوا فيها، كما ذكر ممثل جورجيا في بيانه (أنظر A/68/PV.95).

لا ينبغي للبشر أن يقعوا ضحايا الإرهاب. ولا ينبغي لحقوق الإنسان أن تكون ضحية الإرهاب. يسعى الإرهابيون إلى الدفع قدما بمصالح سياسية وليس من خلال العملية الديمقراطية ولكن بنشر الخوف. لذلك فإن تجاهل القيم الديمقراطية في كبح الإرهاب من أجل المنفعة الشخصية يعني إعطاء النصر للإرهابيين. ومن المحتمل أيضا إنتاج عدد من الإرهابيين الذين يجري تجنيدهم أكثر من العدد الذي يجري العمل على وقفه. إن الرد على الإرهاب يجب أن يتضمن احترام حقوق الإنسان ويجب على جميع المشاركين فيه أن يظلوا وفي جميع الأوقات عاملين بصرامة ضمن حدود سيادة القانون.

إن المبادئ التوجيهية لمجلس أوروبا التي وضعت في عام ٢٠٠٢ بشأن حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب تضمنت تدابير أكثر استشرافية نحو المستقبل، من قبيل تلك المتعلقة بحظر التعسف، والحاجة إلى الشرعية في تدابير مكافحة الإرهاب، أو بشأن الحظر المطلق للتعذيب، أو بشأن القواعد المتعلقة بجمع

الإرهاب والأخر من لجنة الخبراء المعنية بتدابير مكافحة الإرهاب وغسل الأموال في وفد المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب. وقد عولت الزيارة بدرجة شديدة على نتائج المشروع الحالي المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي نفذناه حينئذ في صربيا وبلغت تكلفته ٢,٢ مليون يورو، وهو مشروع مشترك بين مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي ومدته ثلاث سنوات. أعتقد أنه مثال جيد على الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الدولية والجهات الفاعلة من رصد الصفوف والعمل يدا بيد من أجل نفس الهدف. وبالطبع فإننا نتعاون مع فرق العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وأود أن أشيد إشادة خاصة بفرقة العمل على مساهمتها في تقرير الأمين العام (A/68/841) وبشكل خاص في مصفوفة المشاريع والفعاليات.

إن مجلس أوروبا يعمل بسرعة على تطوير تعاونه مع المنبر الديناميكي والمنتج جدا، أي المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. أود أن أركز على ممارسة طيبة يقوم بها المنتدى، ألا وهي إرساله بانتظام معلومات مستكملة إلى الأعضاء والشركاء، بما في ذلك معلومات عن الأنشطة الوشيكة. وفي ذلك التعاون، يتقاسم مجلس أوروبا مع الآخرين تجربتنا والدروس المستفادة ونتعلم من الآخرين. واضرب مثلا على ذلك، في أيار/مايو ٢٠١٣ استضاف مجلس أوروبا في ستراسبورغ مؤتمرا بشأن أساليب التحقيق الخاصة جري تنظيمه بصورة مشتركة بين المديرية التنفيذية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجامعة الدول العربية. وقد أعطى المؤتمر زحما للجنة الخبراء المعنية بالإرهاب التي تقوم حاليا بدراسة توصية لتقديمها إلى مجلس أوروبا عن ذلك الموضوع لكي يأخذ في الحسبان آخر التطورات التكنولوجية.

أكد بقوة رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا في مؤتمر القمة الذي عقده في وارسو أن،

ومراعاة حقوق الإنسان في التعليم. ويجسد الميثاق تزايد الوعي بأن التعليم هو خط الدفاع الأول ضد ظهور التعصب الذي يؤدي إلى العنف والتطرف والإرهاب.

أصدر مجلس أوروبا في عام ٢٠١١ تقريراً بعنوان: “العيش المشترك: الجمع بين التنوع والحرية في أوروبا القرن الحادي والعشرين” وخلص إلى ما يلي

”إن حياة مشتركة على نحو أفضل في القرن الحادي والعشرين في أوروبا لا يتوقف أي شيء يذكر منه على الإكراه بل يتوقف الكثير منه على إقناع الناس الذين ينتمون إلى ثقافات وديانات مختلفة بأنه يتعين عليهم حقا العيش سوية ويتوقف على إيجاد الطرق الكفيلة بجعل ذلك العيش أسهل“.

على مر السنين طوّر مجلس أوروبا معايير القانونية الشاملة الثلاثة التي تركز على القيم المشتركة ورصد كيفية تطبيقها على الصعيد العملي والتعاون مع الدول الأعضاء لمساعدتها في بناء قدراتها للوفاء بالتزامها باحترام تلك المعايير والوفاء بها.

إن مجلس أوروبا، بوصفه منظمة إقليمية تضم في عضويته ٤٧ دولة، يُساهم على الصعيد الإقليمي في تنفيذ الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية. وتتمتع بتعاون وثيق جدا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعقد اجتماعا تنسيقيا سنويا بشأن قضايا الإرهاب ومع الاتحاد الأوروبي حيث لدينا معه مذكرة تفاهم بعيدة الأثر. ونسهم بصورة منتظمة في حدود الجغرافيا والموارد المحدودة لدينا في أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي أنشطة المديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب.

لقد أشار ممثل صربيا الذي تكلم في وقت سابق من هذا اليوم إلى زيارة قامت بها المديرية التنفيذية إلى بلاده. وبذلك المناسبة شارك اثنان من زملائي - واحد من شعبة مكافحة

إلى ٦ بلايين رحلة سياحية داخلية تُسجل على الصعيد المحلي داخل الحدود الوطنية كل سنة. بحلول عام ٢٠٣٠، تتوقع منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية أن يصل عدد السياح الدوليين إلى ١,٨ بليون سائح في السنة الواحدة. ولا يقارن هذا في الواقع مع ٢٥ مليون شخص فقط سافروا دولياً في عام ١٩٥٠. وفي هذا الصدد، باتت صناعة السفر والسياحة اليوم تخلق واحدة من بين كل ١١ فرصة عمل في جميع أنحاء العالم، وتدر ١,٤ تريليون دولار من إيرادات التصدير المباشر، وتمثل ٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونسبة ٣٠ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات في العالم.

هذا العصر في الواقع هو عصر السفر، ولكن هذا بالتحديد هو السبب الذي يستدعي حضوري هنا في هذه القاعة عصر هذا اليوم. البنية الأساسية للسفر والسياحة اليوم، سواءً في بعدها البشري أو المادي، عرضة بشدة للمخاطر وتعري باستهدافها بالهجمات الإرهابية، ويعرف الإرهابيون ذلك حق المعرفة. إنهم يعرفون أن بإمكانهم أن يتسببوا في أضرار اقتصادية وسياسية عن طريق مهاجمة المسافرين والبنى التحتية للسياحة. ولقد ذكرنا بتلك الحقيقة مؤخراً من خلال ما وقع في مطار كراتشي، أو في المركز التجاري في نيروبي بكينيا. لذلك فإن من الأهمية بمكان التركيز على التدابير الأمنية للسفر والاستراتيجيات التي تحمي كلا من الزوار والمجتمعات المضيفة.

وبوصف منظمة السياحة العالمية وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز السياحة المستدامة والمتاحة للجميع، فإنها منخرطة انخراطاً تاماً في الجهود الدولية الرامية إلى الحفاظ على الأمن السياحي. وهي تقيم الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة بغية الاستجابة بفعالية لدعوات الدول الأعضاء إلى توفير أمن السفر وتحديث نظم إدارة الحدود والمرافق والمؤسسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على حد سواء، نظراً لأن لها جميعاً دورها الحاسم

”الإرهاب ليس له ما يبرره تحت أي ظروف كانت وفي أي ثقافة“. واليوم فإن الفقرة ١ من ذات النص الأساسي (A/68/L.50) الذي سيصبح قريباً من بين قرارات الجمعية العامة التي تُدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أياً كان مرتكبه، وأياً كان مكانه وبغض النظر عن مرتكبيه، وأينما حدث وأياً كانت أغراضه. تلك الكلمات ربما كانت التي وردت في نص مشروع القرار من أكثر العبارات التي تكررت في البيانات التي أدلى بها بالأمس واليوم من على هذا المنبر.

أود أن أختتم كلمتي بترديد كلمات ممثل الصين: فلنرص الصفوف ونكافح هذه الآفة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أتشاور مع الأعضاء بغية إعطاء الكلمة للسيد طالب الرفاعي، الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

إذا لا يوجد اعتراض، هل لي أن أعتبر، أن الجمعية تود، من دون إرساء سابقة، دعوة السيد الرفاعي للإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد الرفاعي.

السيد الرفاعي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن منظمة السياحة العالمية أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة في جلستها المخصصة للاستعراض الرابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

أصبح السفر والسياحة اليوم ظاهرة عالمية أساسية.

في عام ٢٠١٣، بلغ عدد السياح الذين سافروا حول العالم ١,٠٨٧ بليون سائح في عام واحد، ما يعني أن واحداً من كل سبعة من سكان العالم يقوم برحلة دولية في العام. يضاف ذلك

الغالب تكون، ببساطة، غير متوائمة مع تدفقات السفر الحالية ومع الشواغل الأمنية. إن الاستخدام الذكي لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من أجل تيسير السفر المريح والسلس الذي يحترم حقوق الإنسان وكرامته أمر يمكن، ويجب، أن يسير جنباً إلى جنب مع فعالية التدابير الأمنية. إن الأمن والانفتاح ليسا نقيضين متنافرين.

ثالثاً، أشارت الدول الأعضاء بوضوح إلى أن السياحة لا تخطى في الغالب بالمعالجة الوافية في خطط الطوارئ الوطنية، وفي معظم الأحيان لا تعالج إلا عندما يقع حادث بالفعل وتترتب عنه آثار بالغة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان اعتماد استراتيجيات استباقية ووقائية، لا استراتيجيات قائمة على رد الفعل.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي بذل الجهود والإجراءات المشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل وضع المعايير والمبادئ التوجيهية والأدلة الإرشادية وأفضل الممارسات ذات الطابع العالمي. والعمل الذي تتوخى المنظمة القيام به بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ مثال جيد على هذا العمل المشترك.

ويحدوني خالص الأمل في أن تؤخذ جميع هذه المسائل في الاعتبار في الاستعراض المقبل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأتطلع بشدة إلى مناقشات الجمعية، وتحدوني الثقة في أن تسهم تلك المناقشات إسهاماً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة لصناعة السياحة وللعديد من القطاعات المتصلة بالنمو، وفي القدرة على الإسهام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

في كفالة أن يواصل الناس السفر وأن يفعلوا ذلك في أمان. والمنظمة أيضاً وكالة من وكالات الأمم المتحدة الفريدة، وتضم أكثر من ٤٠٠ من الأعضاء المنتسبين غير الحكوميين من قطاع السياحة. بمختلف عناصر سلسلة الأنشطة السياحية المضيفة للقيمة. ويتيح لنا ذلك تيسير الروابط مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاع الخاص من أجل تقييم المخاطر المتصلة بالسياحة بشكل أفضل والتخفيف منها.

ولتطوير السياحة على نحو يتسم بالمسؤولية لا بد من معالجة المسائل الأمنية في مرحلة مبكرة جداً، ليس من منظور القدرة على التكيف والاستدامة فحسب بل، والأهم، من منظور الرعاية والمسؤولية واحترام الأمن البشري وكرامة الإنسان. وعلى هذا الأساس، ما فتئت منظمة السياحة العالمية تعمل مع منظومة الأمم المتحدة، لا سيما مع لجنة مكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ونحن عضو فاعل فيها، ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وغير ذلك من الوكالات الأخرى العديدة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط. أولاً، لأن كان الأمن أمراً بالغ الأهمية لسلامة السفر واستدامته ولقطاع السياحة، فقد بات واضحاً أيضاً أن السياحة العالمية ركيزة إنمائية في غاية الأهمية للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، من حيث إسهامها في تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وخلق الملايين من فرص العمل. ولذلك، من الأهمية بمكان الاعتراف بحقيقة أنه في حين أن السفر والسياحة بحاجة إلى الأمن، فإن من المهم جداً أيضاً الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والأمن المرتبط بالنمو الاقتصادي الذي تحققه السياحة.

ثانياً، تُقدّم المسائل الأمنية في كثير من الأحيان باعتبارها مبرراً لتعقيد إجراءات الهجرة والحدود، لكن العمليات في

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد التعديل الشفوي؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تَبَّت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.50 المعنون "استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.50، بصيغته المعدلة شفويا (القرار ٢٧٦/٦٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة، أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير هاليت شفيق، ممثل تركيا، الذي أدار باقتدار وصبر المناقشات التي جرت أثناء المشاورات غير الرسمية، مع شكري لجميع الدول الأعضاء على مساهمتها الممتازة في التنسيق الناجح للقرار ٢٧٦/٦٨.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيانات عامة.

السيد علي (السودان) (تكلم بالإنكليزية): طلب وفد بلدي أخذ الكلمة للإدلاء ببيان عام بعد اعتماد القرار ٢٧٦/٦٨.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لتركيا ولفريقه الكفاء والمحنك على جهودهم الحثيثة خلال عملية المشاورات غير الرسمية بشأن القرار ٢٧٦/٦٨، المعنون "استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، التي جرت بطريقة اتسمت بالشفافية والانفتاح. لقد شارك وفدي بنشاط مشاركة بناءة في العملية التي أفضت إلى توافق الآراء على القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بعد ظهر اليوم.

فيما يتعلق بالفقرة ٢٦ من القرار، يود وفد بلدي أن يؤكد على أهمية الحفاظ على الجهود المتعددة الأطراف في

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى مشروع القرار A/68/L.50، المعنون "استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب".

أعطي الكلمة لممثل جورجيا لكي يعرض تنقيح شفوي على مشروع القرار.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشيد مرة أخرى بالجهود الكبيرة التي بذلها الوفد التركي خلال العملية المطولة لتيسير الاتفاق على مشروع القرار A/68/L.50.

بعد التشاور مع العديد من الوفود الممثلة في هذه القاعة، توصلنا إلى تفاهم مؤداه أن مشروع القرار سوف يكون أفضل بإضافة إشارة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ولذلك، فإنني أود أن أقترح تعديلاً طفيفاً على الفقرة ٣٠، لكي تصبح صيغتها على النحو التالي:

"تلاحظ مع التقدير الأنشطة التي تضطلع بها في مجال بناء القدرات كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع المنظمات المعنية الأخرى الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، لمساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ الاستراتيجية، وتشجع فرقة العمل على كفالة تقديم المساعدة بصورة مركزة في مجال بناء القدرات، في أطر منها مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب".

وآمل أن يحظى هذا التعديل الطفيف بالموافقة، وأن توافق الوفود على إدراجه في الفقرة ٣٠.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، ستبَّت الجمعية أولاً في التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل جورجيا.

للمجموعات الإقليمية، فضلا عن الاجتماعات بمشاركة جميع الدول الأعضاء. وخلال العملية، كانت الشفافية والشمول هما المبدأان اللذان استرشدت بهما. ومنذ البداية، حاولت التواصل مع جميع الوفود. وأعتقد أن كل وفد قد حظي بفرصة متساوية للإعراب عن آرائه أثناء المفاوضات. ويعكس القرار ذلك التفاهم. لقد سرنا مشواراً طويلاً، وحققنا معاً تلك النتيجة. وأقدر روح التعاون التي تجلت بين الزملاء خلال العملية. وأعتقد أن تلك ميزة أساسية في عملنا. وفي هذا الصدد، فقد كان التعاون الذي تجلّى خلال مفاوضات التوصل إلى القرار تعاوناً مثالياً.

وليس القرار الذي اعتمدناه من فورنا مجرد اجترار تقني لقرار سابق. بل هو قرار شامل يستجيب لاتجاهات وتحديات الإرهاب الجديدة التي نواجهها. واتخاذ القرار بتوافق الآراء هو دليل أيضاً على تصميم الدول الأعضاء على القضاء على الإرهاب.

أود أن أشكر مرة أخرى، جميع زملائي وأعضاء الوفود على عملهم الجاد وإسهامهم في هذه العملية وعلى تعاونهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد، تقتصر على عشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يستنكر الاتهامات الملفقة له فيما يخص قيامه بالاحتلال الإقليمي والإرهاب. ومن غير المقبول تماماً تنفيذ أنشطة لقمع الاحتجاجات، تحت راية مكافحة الإرهاب، كما يحدث حالياً في أوكرانيا، بدعم خارجي ومباركة الخارج، باستخدام القوة ضد السكان المدنيين وبدعم من القوميين المتطرفين. وسيؤدي هذا النموذج غير المقبول من أعمال العنف إلى نشوب حرب أهلية كاملة، وما هو إلا جريمة

مكافحة الإرهاب، من خلال التعاون الدولي والإقليمي، الأمر الذي يسهم مساهمة إيجابية في تعزيز الجهود والمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني. ويرفض وفد بلدي بشدة الممارسات التي تقوم بها بعض الدول من طرف واحد حيث تتهم الآخرين برعاية الإرهاب ودعمه. هذه الممارسات غير المبررة، التي تحركها مصالح ضيقة لدواع سياسية، تعرض للخطر الحكمة الجماعية والجهود المتعددة الأطراف في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. يدعو وفد بلدي تلك الدول إلى الإقلاع عن تلك الممارسات، التي تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويود وفد بلدي أن يعيد التأكيد على التزامه الثابت بمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): كما تعلم الجمعية العامة، فقد اختارني رئيس الجمعية العامة في ١٤ كانون الثاني/يناير للاضطلاع بدور الميسر في مشاورات الدول الأعضاء بشأن نتائج استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي ١٠ حزيران/يونيه، قدمت مشروع القرار إلى رئيس الجمعية العامة.

هذه المناسبة، أود أن أشكر الرئيس آش على ثقته في شخصي. واليوم، أرحب باعتماد القرار ٢٧٦/٦٨ بشأن استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر جميع زملائي والممثلين على الكلمات الطيبة التي وجهوها إلي وإلى فريقتي أثناء الاستعراض. وأعرب أيضاً عن امتناننا الصادق لعبارات التضامن التي قيلت بمناسبة اختطاف زملائنا في مدينة الموصل.

بعد تعييني، قمتُ، خلال فترة ستة أشهر تقريباً بصفتي ميسراً، بزيارات إلى العديد من الزملاء، واطلعت على وجهات نظرهم في العملية، وتلقيت دعمهم لها. وعقدت اجتماعات

كما أحرق قوميون متطرفون في ٢ أيار/مايو في أوديسا، وقتلوا عشرات من مواطنيهم، بمن في ذلك كبار السن والنساء والأطفال، وهذه حقيقة ظلت وسائل الإعلام الأوكرانية تلتزم الصمت إزاءها. ومن المفترض أن نعتبر ذلك العمل الشرير عملاً وطنياً. ولن يوافق المجتمع الدولي أبداً على هذا الوصف الساخر لجرمة ضد الإنسانية. ويجب تقديم كل أولئك الذين ارتكبوا تلك الجرائم، وجرائم الحرب في مخالفة لقواعد أخرى وللقانون الإنساني في أوكرانيا، إلى العدالة.

إن الاتحاد الروسي يدعو إلى وضع حد فوري للهجمات المسلحة وعنف ما يسمى بعملية مكافحة الإرهاب، التي هي في الواقع عملية عقابية، تجري في شرق أوكرانيا، ويدعو أوكرانيا إلى سحب قواتها والتحرك صوب التنفيذ الكامل لإعلان جنيف المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل، وخارطة الطريق التي وضعها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رئيس الاتحاد السويسري. ولا نزال ننتظر اتخاذ الحكومة الجديدة في أوكرانيا لتلك الخطوات.

والاتحاد الروسي عدو لدود للإرهاب. ولن نوافق أبداً على هذه العمليات التي يتم إطلاقها ضد المدنيين في إطار مكافحة هذه الآفة، أو ضد سلطة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي يجري التلاعب بها لتلك الغايات. ويتمثل ما ينبغي للأمم المتحدة القيام به بشأن الإجراءات المتخذة في أوكرانيا، من أجل وضع حد للعنف وتنفيذ المهام الإنسانية، وكما جاء على لسان ممثل الاتحاد الروسي في مجلس الأمن، في النظر في كيفية مكافحة التطرف في وجهات النظر الاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ارتكاب أعمال العنف والإرهاب، من بين أمور أخرى. إننا نتحدث أولاً وقبل كل شيء، عن انتشار التطرف والأيديولوجيات الإرهابية تحت راية التعصب القومي، والنازية الجديدة والفاشية. ويتعين اجتثاث ذلك الخطر من جذوره فوراً وبشكل فعال.

مرتكبة ضد الشعب الأوكراني. والمطلوب إجراء دراسة متأنية فيما يخص استخدام أوكرانيا لأنواع أسلحة محظورة.

إن الاتهام المتعلق بمشاركة الاتحاد الروسي في تأجيج التوترات غير صحيح ولا يوجد عليه دليل. ومن غير المقبول بوجه خاص، الشكوى بأن الاتحاد الروسي قد تدخل في حالة أوكرانيا، من خلال إرسال قوات مسلحة وأسلحة إلى البلد. وسأجيب على ذلك بعبارة رئيس الاتحاد الروسي، فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين، الذي أشار إلى عدم وجود قوات مسلحة أو مدربين روس في جنوب شرق أوكرانيا. لا يوجد أي منهم، ولن يوجد أي منهم؛ ولن نرسل أسلحة إلى هناك. بالإضافة إلى ذلك، اتخذنا مؤخراً خطوات لخفض عدد القوات المسلحة الروسية في أراضينا القريبة من الحدود الأوكرانية. وفي ٧ حزيران/يونيه، أمر رئيس الاتحاد الروسي الأجهزة المعنية بالحدود الاتحادية للاتحاد الروسي بتعزيز حماية الحدود بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، من أجل القضاء على العبور غير الشرعي للمعابر الحدودية، ويجري تنفيذ ذلك.

ولا يمكن قول نفس الشيء عن الجانب الأوكراني، الذي لا يفي بالتزاماته المترتبة عليه. حيث انتهكت المدرعات الأوكرانية والقوات المسلحة في ليلة ١٣ حزيران/يونيه، حدود دولة الاتحاد الروسي في منطقة روستوف. إننا نعتبر هذه الإجراءات التي اتخذها الجانب الأوكراني غير شرعية وتخالف الأحكام الأساسية للقانون الدولي، كما أنها لن تؤدي إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع المسلح في جنوب شرق أوكرانيا. وندعو أوكرانيا إلى إنهاء هذه الأعمال الاستفزازية التي تلحق الضرر بالعملية الهادفة إلى استئناف الحوار الروسي الأوكراني.

إننا لا نخفي قلقنا إزاء الحالة، والزيادة المسجلة في انتهاكات الحقوق الأساسية، بما في ذلك تلك الخاصة بمواطنينا في أوكرانيا، الذين تنتهك مصالحهم بشكل غير مقبول تماماً.

البرامج التلفزيونية. والأمر المهم هو أن الهدف من العمليات التي تعمل على تنفيذها يتمثل في إنهاء الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها الجماعات المتمردة في دونيتسك ولوهانسك، كي نكفل للسكان المقيمين في تلك المناطق من أوكرانيا العيش في سلام. وإن كانت روسيا تؤمن بحق بأن السكان المسالمين في تلك المناطق يستخدمون الألغام والأسلحة المضادة للطائرات واحتطاف الأشخاص، بمن في ذلك الأطفال، ويطلقون النار على السجناء، فسيكون من الصعب جدا علينا أن نجد ما نستطيع التكلم معهم بشأنه.

وينفي الروس وجود أي دليل على تلك الأفعال. ولكن هناك قدر كبير من الأدلة في واقع الأمر. ولا ينفي وجود ذلك الدليل سوى أولئك الذين لا يريدون أن يروه أو يسمعوا به. وبالرغم من عدم جواز الكذب، فقد سعى الروس إلى إخفاء الحقائق عن المجتمع الدولي بأسره. وقد أصدرت الجمعية العامة بالفعل قرارا بشأن أنشطة الاتحاد الروسي في أوكرانيا، في حين أعرب مجلس الأمن في كثير من الأحيان عن رفضه للأعمال التي يقوم بها الاتحاد الروسي في شرق أوكرانيا.

وندعو الاتحاد الروسي إلى عدم التدخل، وإن من واجبنا أن نكافح الإرهابيين الموجودين على أرض بلدنا. ونحن نتحمل المسؤولية عن تلك المهمة، ونحن مسؤولون أيضا أمام شعبنا. وكما قال العديد من المتكلمين، بمن في ذلك ممثل الاتحاد الروسي، فإن من غير المقبول اتباع سياسة الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب. وعليه، فإنني أدعوه إلى أن يثبت للجميع أن أقوال روسيا تتسق مع أفعالها حقا.

السيد لستغ (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد استمر البحث خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية عن ثلاثة من الصبية الإسرائيليين الذين يعتقد أنهم أخذوا رهائن في إطار عمل إرهابي. ويتعاطف شعب إسرائيل مع هؤلاء الفتيان وأسرههم،

ويجب علينا أن ننشئ في إطار تلك المهام جبهة موحدة مماثلة لتلك التي كانت قد هزمت الفاشية. ومن غير المسموح به محاولة استخدام النازية والمتطرفين الذين يؤمنون بها لخدمة طموحات جغرافية وسياسية. وقد مررنا بتلك التجربة من قبل، ويجب علينا جميعا أن نتذكر ما أفضى إليه ذلك في عقد الثلاثينات من القرن الماضي.

السيد كاساب (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة للتكلم في إطار ممارسة حقّي في الرد على تعليقات ممثل الاتحاد الروسي. (تكلم بالروسية)

إن من المؤسف حقا ألا يتمكن زملائي الروس من الرد بطريقة ملائمة على الانتقادات والنداءات الموجهة إليكم، سيدي. وذلك أمر مفهوم على أية حال، بالنظر إلى أنه ما من شيء يمكن أن يرر الإجراءات التي اتخذتها روسيا إزاء أوكرانيا.

وقد عرضنا تحليلنا للإجراءات التي اتخذتها روسيا في البيان الذي أدلينا به. ولن أكرر ما قلته هنا. ونود فقط أن نبلغ أعضاء الوفود الحاضرين في هذه القاعة اليوم أنه في حين يزعم الروس توخي الحرص ومراعاة علاقات الأخوة في سياق مراقبتهم لما يحدث في شرق أوكرانيا عن كثب، فقد نصبوا أنفسهم حكاما أيضا على من أخطأ ومن أصاب، في ذات الوقت الذي يواصلون فيه إمداد أولئك الذين يقاتلوننا في شرق البلد بالأسلحة والمقاتلين والعربات المدرعة والدبابات، علما بأنها هي نفسها الإجراءات التي يتهمونا باتخاذها ضد المواطنين الأوكرانيين السلميين.

وأود أنؤكد على ما يلي: ليس من المهم الكيفية التي يصف بها الاتحاد الروسي هذه العملية. ولسوء الحظ، فقد اعتاد العالم بالفعل على التضليل الإعلامي الذي تبثه روسيا عبر

السيد كاساب (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر زميلي من الوفد الروسي على رسالته الواضحة. وأود فقط أن أقول إننا على أهبة الاستعداد للإجابة على كل ما نفعله. ومن الصعب أن أثنى على ما قاله زميلي في وفد الاتحاد الروسي. كما أن من الصعب دائما أن تحاور خصما لا يستمع إليك ولا يرغب في ذلك أصلا. وليس لديّ ما أضيفه، سوى أن أحث الاتحاد الروسي مرة أخرى على أن يتركنا وشأننا في بناء مستقبلنا في سلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٩ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

ونصلّي من أجل عودتهم إلى ديارهم سالمين. وتحمل إسرائيل السلطة الفلسطينية المسؤولية عن هؤلاء الفتيان المفقودين.

وبوصف إسرائيل ضحية للهجمات الإرهابية المستمرة، فإنه ليس بوسعها أن تلتزم الصمت وتكتفي بمجرد الاستماع إلى الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي تثيرها البلدان الأخرى، خاصة وأن تلك البلدان نفسها تؤوي الإرهاب وترعاه. وعلى وجه الخصوص، فقد اقتضى الأمر قدرا كبيرا من الجرأة من جانب الوفد اللبناني كي يشوه سمعة بلدي، بالمقارنة مع العدد الذي لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان الجارية في لبنان. ويضاف إلى تلك الجرأة أن الحكومة اللبنانية التي جرى تشكيلها مؤخرا تضم في عضويتها ممثلين لمنظمة إرهابية دولية: حزب الله.

وقبل التكلم ضد إسرائيل في هذه القاعة، أقترح على الوفد اللبناني أن يلقي نظرة على مخيمات اللاجئين القائمة في جميع أنحاء لبنان، من قبيل مخيمي عين الحلوة ونهر البارد، حيث يعيش الفلسطينيون في إحدى أسوأ الظروف في المنطقة ويحرمون من حقوقهم، ويتعرضون للعنف والتمييز والقهر الاقتصادي والاجتماعي. وأنصح الحكومة اللبنانية - قبل أن يختار مثلها شن الهجوم على إسرائيل - بأن تتصدى أولا لجميع الهجمات التي شنها حزب الله على المدنيين الأبرياء في سوريا.

السيد زميفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن نرفض تماما - بطبيعة الحال - العبارات والاتهامات الجرافية الماثرة ضد الاتحاد الروسي. ونود فقط أن نحث ممثل أوكرانيا على ألا يحجب الطابع الإجرامي للإجراءات المتخذة ضد شعبه عن طريق تسميتها بـ "مكافحة الإرهاب". فسوف يتعين عليه عاجلا أو آجلا أن يسأل عن ذلك، سواء عن طريق المحاكم أو من قبل المجتمع الدولي، وخاصة حين يتعين عليه الاستجابة دفاعا عن شرفه.